S/2015/77

الأمم المتحدة


مجلس الأمن

Distr.: General
30 January 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٩ (٢٠١٤)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة الأمنية)، وأن أوجه انتباهه إلى أي انتهاكات خطيرة ترتكب فيما يتعلق بالاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق). ويقدم التقرير آخر المستجدات عن الحالة في أبيي وعن انتشار القوة الأمنية وعملياتها منذ تقريري السابق المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/862). وهو يستعرض أيضا التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية المسندة للقوة الأمنية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) فيما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ويقدّم توصيات بخصوص تعديل وتمديد ولاية القوة.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظلت حكومة السودان محتفظة بما يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ من أفراد الشرطة داخل مجمّع دفرة النفطي (شمال أبيي)، في انتهاك لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ولقرارات مجلس الأمن المتعددة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة لمنع تسلّل الجماعات المسلحة إلى المنطقة، وقعت عدة حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما تسبب في إصابات ووفيات في صفوف المدنيين وفي زيادة كبيرة في حدة التوتّرات القبلية.



030215 030215 15-01056 (A)



٣ - وكما ذكر في تقارير سابقة، فإن ترحال بدو المسيرية جنوبا عبر منطقة أبيي قد بدأ بشكل سلمي في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في نمط متسق مع المشاورات التحضيرية التي جرت بين القوة الأمنية وزعماء قبيلة المسيرية. وخلال هذه الاجتماعات، جرى التشديد على وجوب أن تحترم القوة الأمنية ممرات الترحال التقليدية لبدو المسيرية، واتفق البدو مع البعثة على ضرورة أن يكون الترحال تدريجيا على ضوء الانخفاض المتدرّج لكميات المياه والمراعي المتاحة في شمال أبيي خلال موسم الجفاف. غير أنه في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، لاحظت القوة الأمنية تسارعا لا مبرر له في وتيرة الترحال في اتجاه الجنوب، وبشكل رئيسي عبر الممر الأوسط، على الرغم من توافر كميات لا بأس بها من المياه والمراعي في مناطق أخرى من شمال أبيي. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، التقت البعثة بزعماء قبيلة المسيرية لمناقشة وتيرة الترحال، وحثتهم على عدم التحرّك جنوبا قبل استنفاد كامل موارد الرعي المتاحة على الممرين الشرقي والأوسط، وعلى تجنّب المرور من الممر الأوسط حيث توجد أغلبية المعاد توطينهم من أهالي الدينكا نقوك المشردين داخليا.

٤ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، دخل الإقليم حوالي ٣٥ ٠٠٠ من بدو المسيرية، وتركّزوا بشكل رئيسي في مناطق شمالية هي دفرة والمقينس وفاروق ودمبولويا وغولي. أما بالنسبة لأهالي الدينكا نقوك الذين سبق أن شُرّدوا داخل أبيي، فلم تكن هناك زيادة كبيرة في عدد العائدين منهم إلى موطنهم الأصلي. وبقي تعدادهم الإجمالي عند حوالي ٨١ ٠٠٠ نسمة.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الأمنية تنفيذ استراتيجيتها المتعددة الجوانب لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها، والتي تهدف إلى منع حدوث اشتباكات بين القبائل خلال موسم الترحال. وتقوم هذه الاستراتيجية على إنشاء منطقة فض اشتباك بين القبيلتين، تكون مدعومة بعملية رصد مستمر وتقييمات للإنذار المبكر بخصوص موقع كل من القبيلتين وتحركاته؛ ونشر القوات في مناطق التوتر المحتملة؛ وتسيير دوريات ردع قوية نهارا وليلا؛ والرصد الجوي؛ والتفاعل بشكل متكرر مع أهالي القبيلتين ومع السلطات في السودان وجنوب السودان لمعالجة الخلافات ولتذكير هذه الجهات بمسؤولياتها. وجرى نشر ثلاث قواعد جديدة لعمليات السرايا في نونق ودونقوب في القطاع الأوسط، وفي مريال أجاك في القطاع الجنوبي. وفي كانون الأول/ديسمبر، وعلى إثر ورود أنباء عن وقوع هجمات متفرقة من ميليشيا غير معروفة بالقرب من أم خريت، في القطاع الشمالي، قررت القوة الأمنية الاحتفاظ بدورية ثابتة في المنطقة إلى حين نشر قاعدة عمليات

السرايا في الأسابيع الأولى من كانون الثاني/يناير. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أنجزت البعثة نشر سرية في علال بالقطاع الشمالي.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظلت العلاقة بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية متوترة. ففي ٧ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، قامت مجموعة من المسلحين بمهاجمة قريتي ليو وميجاك، وهما من قرى الدينكا نقوك في وسط أبيي، مما أسفر في المجمل عن مقتل سبعة مدنيين وإصابة اثنين آخرين. وسُرق عدد غير مؤكد من الماشية في الهجوم. وتمكّنت البعثة من استعادة ٧٢ رأسا من الماشية المسروقة في محيط دونغوب بوسط أبيي. واستنادا إلى التحقيقات التي أجرتها القوة الأمنية، كان الجناة في هاتين الحادثتين من جماعة من شمال أبيي تنتمي إلى المسيرية. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أكّدت القوة الأمنية الأنباء التي أفادت بوقوع حادث إطلاق نار على أيدي ما زُعم أنه ميليشيا منتمية إلى المسيرية في قرية مانتينتين، على مسافة ١٥ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من أبيي، مما أفضى إلى مقتل خمسة من أهالي الدينكا نقوك وإصابة ثلاثة آخرين واختفاء طفل. وقام المهاجمون المسلحون كذلك بسرقة ٢٥ رأس غنم خلال الحادث. وأدت هذه الحوادث إلى حالة جزع وغضب شديدين بين أهالي قبيلة الدينكا نقوك. وسعيا من القوة الأمنية لاستعادة ثقتها في البيئة الأمنية، كثفت دورياتها في المناطق وعقدت اجتماعات للّجان الأمنية المشتركة لمناقشة أفضل الطرائق لصون السلام والأمن داخل القطاعات.

٧ - في ٦ كانون الثاني/يناير، أبلغت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام القوةَ الأمنية بأن فريقا تابعا للدائرة يتألف من ثمانية متعاقدين يستقلون مركبتين قد فُقد بينما هو بصدد تطهير الطريق بين الدحلوب والشمام في شمال أبيي. وفي مساء اليوم نفسه، وصل اثنان من أعضاء الفريق المفقود إلى نونق وأبلغوا عن تعرّض الفريق لهجوم من جماعة مجهولة تنتمي إلى المسيرية. وعثرت دورية تابعة للقوة الأمنية في اليوم نفسه على خمسة أعضاء آخرين في الفريق كانوا قد احتموا بمنطقة حرجية قريبة ولم يكن قد لحق بهم أذى. ولحقت أضرار بالمركبة المحصّنة ضد الألغام من طراز كاسبر المستخدمة في عمليات تطهير الطرق خلال الحادث من جرّاء الطلقات النارية، وتمت سرقة سيارة إسعاف ومعدّات للاتصالات والمسح من قبل المجموعة المسلّحة. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أُفرج عن آخر أعضاء الفريق بالقرب من المجلد بجنوب كردفان، السودان، وعاد إلى دياره ببلدة كادقلي.

٨ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اختُطفت مركبة أخرى تابعة لجهة متعاقدة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تحت تهديد السلاح وهي في طريق عودتها إلى دفرة بعد قيامها بمهمة في غولي بشمال أبيي. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات خلال الهجوم. ويعتقد

أن الجناة هم من نفس الجماعة المنتمية إلى المسيرية التي نفذت هجوم ٦ كانون الثاني/يناير، فهم كانوا يتحرّكون بطريقة منظّمة وكانوا على علم جيد بأنشطة وتحركات الدائرة. وفي أعقاب الهجوم، كثّفت القوة الأمنية دورياتها وعمليات الاستطلاع والبحث التي تقوم بها في المنطقة. وأصدرت القوة الأمنية تعليمات إلى جميع الأفراد والوكالات الشريكة والجهات المتعاقدة بأن يستصدروا التصاريح الأمنية الإلزامية ويطلبوا الحماية من القوة قبل القيام بأي تحرّكات في اتجاه شمال أبيي.

٩ - وفي ظل غياب مؤسسات إنفاذ القانون وحفظ النظام في منطقة أبيي، دعمت البعثة إنشاء لجان الحماية المجتمعية مع أهالي مجتمعات الدينكا نقوك، واقترحت إنشاء مثل هذه اللجان في مجتمعات المسيرية. وبالإضافة إلى ذلك، نظّم مستشارو شرطة القوة الأمنية حلقتي عمل في بلدة أبيي ودفرة جرى خلالهما مناقشة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحماية المدنيين. وحضر حلقتي العمل أكثر من ٢٥٠ مشاركا، وكان من بينهم نساء.

ثالثا - التطورات السياسية

١٠ - في ٤ كانون الأول/ديسمبر، وتماشيا مع الإعلان الصادر عن قمة الخرطوم المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس سلفا كير مرسوما بتعيين دنغ مادنغ رئيسا مشاركا عن جنوب السودان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وكان السيد مادنغ نائبا للرئيس المشارك السابق، إدوارد لينو، وكان يقوم بأعمال الرئيس المشارك منذ انسحاب السيد لينو بعد إعلانه معارضته للرئيس كير على إثر اندلاع أعمال العنف في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي المرسوم نفسه، أعلن الرئيس كير تعيين نياكوش نغور شول، العمدة الحالي لبلدة أبيي في الإدارة غير الرسمية للدينكا نقوك، نائبا جديدا للرئيس المشارك. غير أنه لم يُعقد أي اجتماع للّجنة منذ ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ومفوضية الاتحاد الأفريقي بصدد التشاور مع الأطراف من أجل عقد الاجتماع المقبل.

١١ - وفي أعقاب الزيارة التي قام بها حسن علي نمر الجلة، الرئيس المشارك السوداني للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، إلى شمال أبيي في الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اتهمه الزعيم الأكبر لقبيلة الدينكا نقوك عبر وسائط الإعلام في ٤ كانون الثاني/يناير بأنه يجهّز لتوطين أعداد غفيرة من أهالي المسيرية وغيرها من القبائل السودانية العربية في شمال أبيي قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في السودان في نيسان/أبريل، وذلك بدعم من شرطة النفط المنتشرة في دفرة. وردّا على هذه الاتهامات، ذكر السيد نمر أن الزيارة

التي قام بها، والتي تُعتبر زيارته الأولى إلى أبيي منذ تعيينه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، هي مجرد زيارة لمجاملة أهالي قبيلة المسيرية وتقييم الحالة الإنسانية في شمال أبيي.

١٢ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أفادت وسائط الإعلام السودانية أن إبراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الحاكم ومساعد رئيس الجمهورية، قد كرّر التأكيد على أن الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرّر إجراؤها في نيسان/أبريل ستُجرى في أبيي. وانتُقد هذا الإعلان على الفور عبر وسائط الإعلام من جانب القاضي دنغ بيونغ، منسّق مفاوضات أبيي في مكتب رئيس جمهورية جنوب السودان. وادّعى القاضي بيونغ أن أكثر من ٥٠٠٠ من بطاقات الرقم الوطني السوداني قد وُزّعت بالفعل في مجتمعات أبيي، واتهم حكومة السودان بالوقوف وراء مشروع لتوطين أهالي قبيلة المسيرية في أبيي، في انتهاك للاتفاقات الموقّعة بين حكومتي جوبا والخرطوم.

١٣ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سافر قائد قوات البعثة الجديد، اللواء بيرهانو جولا جلالشا، إلى الخرطوم وجوبا في زيارتي مجاملة التقى خلالهما بمسؤولين في حكومتي السودان وجنوب السودان. وخلال الاجتماعات، شجع قائد القوات كلا الجانبين على استئناف الحوار والعمل بصورة بناءة من أجل استئناف تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في منطقة أبيي، وذلك عبر سبل منها إعادة عقد اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي على الفور، واستكشاف إمكانات الاستعانة بالآليات التقليدية لتسوية النزاع الدائر حول اغتيال كول دينغ كول، الزعيم الأكبر لقبيلة الدينكا نقوك، في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

١٤ - وأكد الرئيس السوداني المشارك للجنة الرقابة المشتركة في أبيي التزام السودان بالتعاون مع القوة الأمنية، وبتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بما في ذلك إنشاء المؤسسات المشتركة المؤقتة. غير أنه أعرب عن قلق حكومته إزاء ما وصفه بالتدابير الأحادية الجانب التي اتخذها أهالي الدينكا نقوك وحكومة جنوب السودان فيما يتصل بإدارة أبيي. وأعرب عن استعداده لحضور أي اجتماع جديد للّجنة، وشدّد على أنه لا ينبغي اعتبار تسوية مسألة قتل الزعيم الأكبر لقبيلة الدينكا نقوك شرطا مسبقا لعقد هذه الاجتماعات. وذكر أيضا أن حكومته مستعدة من حيث المبدأ للنظر في تطبيق الآليات التقليدية لتسوية المسألة، في إطار حوار بين قبيلتي المسيرية والدينكا نقوك على مستوى زعامات القبيلتين.

١٥ - وفيما يتعلق باستراتيجية القوة الأمنية لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها، أعرب عن قلق حكومته من احتمال أن تترتّب على إنشاء القوة الأمنية مناطق فض اشتباك لمنع وقوع الحوادث الأمنية بين القبيلتين انعكاسات على قدرة بدو المسيرية على الترحال عبر أبيي والحصول على ما يكفيهم من المياه ومن الأراضي الرعوية لماشيتهم.

١٦ - وكرّر المتحاورون من حكومة السودان الإعراب عن رأيهم بوجوب بقاء نقاط شرطة النفط السودانية داخل المجمع النفطي في دفرة إلى حين تشكيل جهاز شرطة أبيي المنصوص عليه في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. فمن وجهة نظرهم، لا تشكل وحدات الشرطة تهديدا أمنيا، ذلك أن دورها هو حماية المجمّع النفطي.

١٧ - وفي جوبا، كرّر مسؤولو حكومة جنوب السودان التأكيد من جانبهم على أنه في ظل موقف أهالي الدينكا نقوك العدائي تجاه لجنة الرقابة المشتركة، لا يمكن للّجنة أن تجتمع إلا في مكان محايد خارج أبيي. وأضافوا أنه ينبغي أن يكون الغرض الوحيد من اللجنة هو أن تنسّق الجهود المبذولة من البلدين فيما يتعلق بإدارة المنطقة، لا أن تديرها هي.

١٨ - وأكدوا تأييدهم لأهالي الدينكا نقوك في معارضتهم لإنشاء المؤسسات المشتركة المؤقتة المنصوص عليها في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ودعوا القوة الأمنية والمجتمع الدولي إلى الاعتراف بالإدارة غير الرسمية للدينكا نقوك في أبيي والتعاون معها. وكرروا التأكيد على أن أهالي قبيلة الدينكا نقوك الموجودين في أبيي سيواصلون السعي إلى الحصول على الاعتراف الوطني والدولي بالاستفتاء الذي قررت القبيلة من جانب واحد إجراءه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ وأنه لا يمكن المضي قدما بالحوار بين القبيلتين دون استيفاء عدد من الشروط المسبقة، ومنها تسوية المسألة المتعلقة باغتيال الزعيم الأكبر لقبيلة الدينكا نقوك من خلال آليات التعويض التقليدية وإقرار قبيلة المسيرية بمسؤوليتها عن الاغتيال؛ وسحب شرطة دفرة النفطية بشكل فوري. ويتعين أيضا على حكومة السودان وقبيلة المسيرية الاعتراف بأن منطقة أبيي تتبع المشيخات التسع للدينكا نقوك.

رابعا - الحالة على الصعيد الإنساني وعلى صعيد الإنعاش

١٩ - استمرت الجهات الفاعلة الإنسانية في تقديم المساعدة لنحو ٠٠٠ ٨١ شخص في منطقة أبيي، ولا سيما في قطاعات الأمن الغذائي وسبل العيش، والصحة، والتغذية، والتعليم، والحماية، والمأوى والمواد غير الغذائية، وحماية الطفل، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية. ومن الأنشطة الرئيسية في قطاع الغذاء وسبل العيش أنشطة تطعيم الثروة الحيوانية، وتوزيع الأغذية، والتدريب المهني للنساء والشباب، والتدريب الزراعي للمزارعين. وقد توقّف توزيع الأغذية أكثر من مرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب سوء أحوال الطرق وانعدام الأمن بسبب الجريمة في مناطق الدينكا نقوك.

٢٠ - وفي قطاع الصحة، وفّر الشركاء الأدوية الأساسية وعلاجات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية والعيادات المتنقلة. واستمرّ

دعم التعليم من خلال إصلاح المباني المدرسية وتوفير اللوازم المدرسية الأساسية. ووفّر الشركاء أيضا العلاجات الغذائية للأطفال وروّجوا للممارسات الغذائية الجيدة. وبقي الأداء مُرضيا على صعيد مستويات الإمداد بمياه الشرب المأمونة للمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة والعائدين والبدو الرحّل (في مناطق شمال أبيي)، واستمر في الوقت نفسه إصلاح مراكز إضافية لتوزيع المياه، جنبا إلى جنب مع العمل على تشجيع ممارسات الصرف المأمونة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الشركاء بإصلاح عدد من المضخات اليدوية يكفي لتوفير مياه الشرب المأمونة لما لا يقل عن ٤ ٢٥٠ نسمة في عدة مواقع في جنوب أبيي وفي وعلال بشمال أبيي. ويجري حاليا أيضا تنفيذ عملية لأخذ العينات من المياه ورسم خريطة لمصادر المياه، حيث حُدّدت على الخريطة حتى الآن مواقع ١٠٥ نقاط للحصول على المياه.

٢١ - ومع تحسّن حالة الطرق، قامت العناصر الفاعلة في مجال الحماية بتعزيز بعثات الرصد التي تقوم بها إلى معظم مناطق العودة ومواقع المشردين داخليا، بما في ذلك مغار وميجاك دينغ كايا إلى الجنوب من منطقة أبيي. ولم يُبلغ عن أي شواغل كبرى فيما يخص الحماية، واستمرت أعمال التقييم والتحقق من احتياجات الأسر والأفراد الضعفاء في جنوب أبيي.

٢٢ - وفي شمال أبيي، أجريت عملية مشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة وإحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية السودانية. وشارك أيضا في العملية كل من مفوضية العون الإنساني السودانية وممثل سوداني عن لجنة الرقابة المشتركة. وغطى فريق التقييم سبعة مواقع كعينة تمثيلية، حيث جرى توزيع استبيانات مبسّطة ومرتبطة بكل قطاع على حدة لاستطلاع الآراء حول عملية الإنعاش. ومن المتوقع أن يصبح تقرير التقييم النهائي، الذي سيغطي ثمانية من القطاعات والقطاعات الفرعية الإنسانية، متاحا في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٥.

خامسا - الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٣ - لم يُنفّذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي من الدوريات الجوية التي كان مقررا أن تقوم بها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وذلك بسبب عوامل شتى، ومنها عدم توافر الطائرات لبعض الوقت، وامتناع حكومتي السودان وجنوب السودان عن إعطاء التصاريح الأمنية، والحالة الأمنية المتوترة في محيط كادقلي. ولم يُدع إلى عقد أي اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة لمعالجة ما تبقى من خلافات حول مكان المنطقة الحدودية

الآمنة المنزوعة السلاح، وذلك على الرغم مما أبداه الرئيسان عمر حسن البشير وسلفا كير خلال لقائهما في الخرطوم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من استعداد لدعم عقد اجتماع كهذا.

٢٤ - وتدهورت الحالة الأمنية عند موقع مقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كادقلي في أواسط كانون الأول/ديسمبر على إثر تصاعد القتال بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي. ففي الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ مقر الآلية عن حدوث تبادل للقصف وإطلاق نيران المدفعية بين القوات المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي في محيط بلدة كادقلي.

٢٥ - وقد أصبح مقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، هو والمقرّان القطاعيان في كادقلي وقوك مشار، في طور التشغيل الكامل وجاهزا لاستيعاب سريتين إضافيتين لحماية القوات من المقرر نشرهما في الفترة من ٧ إلى ١٩ شباط/فبراير. وقد أُنجزت أعمال التحضير السابق لنشر وحدتي حماية القوات الإضافيتين في ٢٤ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا وديز داوا بإثيوبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفّرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لـ ٢٠ من أفراد الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقّق منها تدريبا على نُـهُج الأمم المتحدة للأمن والسلامة في البيئات الميدانية، وكان من بين المتدربين مراقبون عسكريون ونفر من المراقبين الوطنيين من السودان وجنوب السودان.

سادسا - نشر الأفراد ودعم البعثة

٢٦ - في ٢٦ كانون الثاني/يناير، كان قوام العنصر العسكري للقوة الأمنية يبلغ ٤ ٠٣٦ فردا (٩٦ مراقبا عسكريا و ٩٥ ضابط أركان و ٣ ٨٤٥ جنديا)، من أصل قوام مأذون به يبلغ ٥ ٣٢٦ فردا (انظر المرفق الأول). وقد فرغت البعثة من إعداد خطة نشرها المتصلة بموسم الجفاف للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (انظر المرفق الثاني). وبالإضافة إلى المواقع المدرجة في خطة العام السابق، أنشأت البعثة ست قواعد عمليات مؤقتة إضافية لزيادة التغطية في منطقة العمليات.

٢٧ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، كان قوام عنصر الشرطة بالقوة الأمنية يبلغ ٢٦ من ضباط الشرطة القادمين من سبعة بلدان مساهمة بأفراد شرطة، وذلك من أصل قوام مأذون به يبلغ ٥٠ ضابطا. ومن المتوقع أن يصل ضابطان إلى منطقة البعثة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير. وتعتزم شرطة القوة الأمنية توسيع نطاق عملياتها وفقا لخطتها للنشر الاستراتيجي عن طريق نشر ضباط في مواقع الأفرقة الموجودة في دفرة وبانتون وتعزيز قدراتها وجاهزيتها في أقوك وأبيي.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الأمنية إصلاح طرق الإمداد داخل منطقة أبيي. وقد تم إصلاح جميع الطرق المؤدية إلى المواقع الستة التي يتم الانتشار فيها في موسم الجفاف (نونقودنقوب وعلال ومريال أجاك وأم خريت وأجاني توك)، ويجري حاليا نشر القوات في هذه المواقع. وقد أنجز المقاول حفر بئرين إضافيين في مقر قيادة القوة. ويجري حاليا حفر بئر ثالث.

٢٩ - ودعما لإعادة انتشار قوات البعثة في موسم الجفاف، أنجزت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أعمال إزالة الألغام من مواقع خمس من قواعد العمليات في دنقوب وأغانيتوك ونونق وعلال وأم خريت، فغطّت بذلك مساحة إجمالية تبلغ ٣٠٠ ٢٠١ متر مربع. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت أفرقة تابعة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مسوحا غير تقنية في أبيي، حيث جمعت معلومات عن أخطار المتفجرات الموجودة، مما أسفر عن إزالة ١٢ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب من أراضي المجتمعات المحلية. وما زال الفريق المعني بالتحقّق من خلوّ الطرق من الألغام وتطهير الطرق يقوم بعملياته، حيث قام بالتحقّق من خلوّ ٤٣,٣ كيلومترا من الألغام، وبإزالة المتفجرات الخطرة عن ٨ كيلومترات من الطرق ذات الأولوية للقوة الأمنية.

سابعا - الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٣٠ - فيما يتعلق بمتابعة توصيات الاستعراض الاستراتيجي لولاية القوة الأمنية (انظر S/2014/862)، يجري استقدام الموظفين المدنيين الفنيين الجدد لتعزيز الأنشطة التي يضطلع بها العنصران العسكري والشرطي على صعيد التواصل مع الأهالي وتشجيع الحوار بين الطوائف والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ودعما لتوصية بعثة متابعة الاستعراض الاستراتيجي (المرجع نفسه) بخصوص مراقبة الأسلحة الصغيرة، أصدرت العملية الأمنية توجيهات لقادة القطاعات باتخاذ موقف قوي على صعيد نزع سلاح الأفراد والاستيلاء على ما بحوزتهم من أسلحة لغرض تدميرها، وذلك تماشيا مع القرار الذي اتخذته لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ بجعل أبيي ”منطقة خالية من الأسلحة“. ويجري أيضا تنسيق التدابير مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتعزيز البرمجة في مجال الإنعاش وتحمّل الصدمات في أبيي، ولوضع إطار جماعي متمحور حول مجموعة مشتركة من أهداف الإنعاش المبكر.

ثامنا – الجوانب المالية

٣١ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٥٨ باء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مبلغ ٣١٨,٩ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة الأمنية إلى ما بعد ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، فسوف تقتصر كلفة الإنفاق على القوة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣٢ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية يبلغ ٢٨,١ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه يبلغ ٨٤٩,٨ ٢ مليون دولار.

٣٣ - وقد سُدِّدت لإحدى الحكومات المساهمة التكاليفُ الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ولحكومة مساهمة أخرى عن الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وذلك وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا – ملاحظات

٣٤ - لم يلتفت أي من حكومتي السودان وجنوب السودان إلى مسؤولياته عن إدارة منطقة أبيي إلا في أضيق الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنه إذا ما أريد تفادي اشتداد وطأة مسألة أبيي كمسألة خلافية مثيرة للانقسامات ومزعزعة للاستقرار، لا بد من استئناف الحوار والتعاون بين البلدين لتهيئة بيئة سياسية تساعد على منع العنف وإقامة حوار بين الطوائف، وعلى إيجاد حل للنزاع على أبيي في نهاية المطاف.

٣٥ - وقد تسبب غياب الحوار السياسي، الذي تفاقم بسبب الحوادث الأمنية الخطيرة، في زيادة التوترات القبلية، مما اضطرّ القوة الأمنية إلى إعادة إنشاء منطقة لفض الاشتباك بين القبيلتين. وأدى ذلك أيضا إلى اتخاذ كلا الطرفين مبادرات أحادية الجانب، مما أوجد توترات إضافية. فبينما تسعى حكومة جنوب السودان للحصول على دعم لإقامة إدارة منتمية إلى الدينكا نقوك لتكون مسؤولة عن مجتمعات الدينكا نقوك، وللحصول على الاعتراف بهذه الإدارة، تبدأ حكومة السودان الأعمال التحضيرية لتنظيم الانتخابات الوطنية السودانية في أبيي. ومن الجلي أن هذا وضع غير قابل للاستدامة.

٣٦ - ويقتضي تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي من السودان وجنوب السودان كفالة الانسحاب الكامل والدائم لجميع القوات غير المأذون بها من المنطقة، وإعادة تنشيط لجنة

المراقبة العسكرية المشتركة وأفرقة المراقبين العسكريين المشتركة، والعودة إلى عقد اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي واستئناف الحوار بين الطوائف حول معالجة القضايا الرئيسية، بما في ذلك مسألة اغتيال الزعيم الأكبر لقبيلة الدينكا نقوك وتهيئة المناخ الأمني المساعد على الترحال في سلام.

٣٧ - ولمعالجة تدهور البيئة الأمنية في منطقة أبيي، تعتزم القوة الأمنية دعوة الحكومتين مجددا إلى اجتماع أمني رفيع المستوى يُعقد في غضون الأسابيع المقبلة. وإنّي أحث حكومة السودان على المشاركة في هذا الاجتماع والموافقة على القيام مع القوة الأمنية بعملية تقييم مشترك للاحتياجات الأمنية لمجمع دفرة النفطي. وعلى هذا الأساس، يمكن إعداد مقترحات لإتاحة المجال لسحب وحدات شرطة النفط من منشآت دفرة النفطية، مع ضمان أمن المنشآت النفطية وفقا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣٨ - وأحث أيضا حكومة جنوب السودان على دعم استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي والمشاركة فيها دون شروط مسبقة. وأخيرا، أحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على إعلان نتائج التحقيق في اغتيال الزعيم الأكبر لقبيلة الدينكا نقوك لكي تتمكن القبيلتان من طيّ هذه الصفحة.

٣٩ - وقد أوصيت في تقريري المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بأن تعتمد القوة الأمنية نهجا أكثر نمطية وانتظاما تجاه مصادرة الأسلحة من الجماعات المسلحة أو الأفراد، وذلك بغرض الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة أبيي. ويتسق هذا النهج مع القرار الذي اتخذته لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ بجعل أبيي ”منطقة خالية من الأسلحة“. ومن شأن هذه التوصية إحداث تأثير على احتياجات البعثة من الموارد. ومن شأنها أيضا تكملة الجهود التي تبذلها شرطة القوة الأمنية لإدماج آليات لمراقبة الأسلحة الصغيرة ضمن لجان الحماية المجتمعية. وللتصدي لارتفاع معدّلات الجريمة، أوصيت أيضا بأن تدعم البعثة الآليات الأهلية لمنع وإدارة الجريمة في سياق الولاية المسندة إليها في مجال حماية المدنيين.

٤٠ - وأطلب من مجلس الأمن عند نظره في تجديد ولاية القوة الأمنية، وتماشيا مع التوصيات المذكورة أعلاه، أن ينظر في منح القوة الأمنية إذنا محددا بإنفاذ سياسة ممنهجة لنزع السلاح في منطقة أبيي، وفرض ضوابط صارمة على تسلّح جميع المدنيين الذين يقيمون في أبيي أو الذين يمرّون عبرها في ترحالهم، بدعم من أهالي كلتا القبيلتين. وأطلب من المجلس أن ينظر في تعديل ولاية عنصر الشرطة بالقوة الأمنية، وأن يأذن للبعثة صراحةً بالعمل، في حدود قدراتها ومواردها المتاحة، على تعزيز قدرات لجان الحماية المجتمعية في جميع أنحاء

منطقة أبيي لكي تساعد في عمليات إنفاذ القانون وحفظ النظام بما يتفق مع المعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان.

٤١ - وقد عيّنت السيد هايلي تيلاهون غبراماريام، وزير الدولة السابق لشؤون الدفاع في حكومة إثيوبيا، رئيسا للبعثة. وسيتسلّم السيد غبراماريام مهام منصبه في شباط/فبراير. وبالنظر إلى عدم إحراز الأطراف تقدّما في معالجة النزاعات الجارية التي تؤثر على منطقة أبيي، ومع اقتراب وصول رئيس البعثة الجديد الذي عيّنته، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية القوة الأمنية تمديدا محدودا لمدة أربعة أشهر أخرى لإعطاء الفرصة لرئيس البعثة الجديد لكي يقيّم الحالة على أرض الواقع، ويتفاعل مع الأطراف ومع حكومة إثيوبيا والاتحاد الأفريقي، ويقدم إليّ المزيد من التوصيات بشأن مستقبل البعثة.

٤٢ - وختاما، ففي ظل الجمود التام على صعيد تسوية النزاع القائم بين الطرفين بخصوص موقع المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ اتفاقات أمن الحدود المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان، فإنني أعتزم أيضا إجراء تقييم مفصّل لقدرة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على العمل في البيئة الراهنة، وأن أقدّم في تقريري المقبل توصيات للمجلس فيما يتعلق بدعم القوة الأمنية لهذه الآلية. فالأمم المتحدة لا تستطيع أن تستمر في الاستثمار في هذه الآلية والعمل على إقامة بنيتها التحتية بينما هي لا تحظى في واقع الأمر بدعم الأطراف نفسها.

٤٣ - في الختام، أود أن أعرب عن امتناني للواء هاليفوم موغيس، الذي اعتذر مؤخرا عن عدم الاستمرار في منصبه كقائم بأعمال رئيس البعثة وقائد للقوة. وأود أن أشكره على ما قدمه من خدمات للأمم المتحدة ولسكان أبيي، وأتمنى له التوفيق في أنشطته المستقبلية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لخلفه، اللواء برهانو جولا جلالشا، والموظفين التابعين له على الجهود التي يبذلونها من أجل تعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي بصورة مستمرة، وغالبا في ظل ظروف شديدة الصعوبة. وأخيرا، أود أن أشيد أيضا بمبعوثي الخاص، هايلي منقريوس، وبحكومة إثيوبيا، وأشكرهما على مشاركتهما النشطة في دعم تحقيق الاستقرار في أبيي.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	البيان	الأفراد	المجموع
بنن	خبراء موفدون في مهمة	٢	٣
	وحدة عسكرية	١	
البرازيل	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
بوركينا فاسو	خبراء موفدون في مهمة	١	١
بوروندي	خبراء موفدون في مهمة	١	١
كمبوديا	خبراء موفدون في مهمة	٣	٣
السلفادور	خبراء موفدون في مهمة	١	١
إكوادور	خبراء موفدون في مهمة	٢	٣
	وحدة عسكرية	١	
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهمة	٥٨	٣ ٩٧٤
	وحدة عسكرية	٣ ٩١٦	
غانا	وحدة عسكرية	١	١
غينيا	خبراء موفدون في مهمة	١	١
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهمة	٢	٣
	وحدة عسكرية	١	
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهمة	٢	٣
	وحدة عسكرية	١	
الهند	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهمة	١	١
مالي	وحدة عسكرية	١	١
ماليزيا	خبراء موفدون في مهمة	١	١
منغوليا	خبراء موفدون في مهمة	٢	٢
ملاوي	وحدة عسكرية	١	١
ناميبيا	خبراء موفدون في مهمة	٣	٤
	وحدة عسكرية	١	

البلد	البيان	الأفراد	المجموع
نيبال	خبراء موفدون في مهمة	١	٣
	وحدة عسكرية	٢	
نيجيريا	وحدة عسكرية	٢	٢
بيرو	وحدة عسكرية	١	١
الاتحاد الروسي	خبراء موفدون في مهمة	١	١
رواندا	خبراء موفدون في مهمة	١	٣
	وحدة عسكرية	٢	
أوكرانيا	خبراء موفدون في مهمة	٤	٦
	وحدة عسكرية	٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	خبراء موفدون في مهمة	١	١
اليمن	خبراء موفدون في مهمة	٣	٥
	وحدة عسكرية	٢	
زامبيا	خبراء موفدون في مهمة	١	٢
	وحدة عسكرية	١	
المجموع		**٤ ٠٣٦**	**٤ ٠٣٦**

المرفق الثاني

خريطة

